

Distr.: General
2 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٤ (أ) و (د) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة
بحقوق الإنسان: التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج
عمل فيينا ومتابعتها

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عن وزارة
الشؤون الخارجية في دولة إريتريا، باسم المجلس الوطني، بشأن انتهاكات إثيوبيا لحقوق
الإنسان (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة
الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (أ) و (د)، ومجلس الأمن.

(توقيع) تسفا ألم سيوم
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة
بيان المجلس الوطني الإريتري حول انتهاكات إثيوبيا لحقوق الإنسان
إن المجلس الوطني:

وإذ يشير إلى ما يمارسه النظام الإثيوبي من كراهية عرقية ممارسة تتسم بالعناد خلال فترة عامين ونصف مضت كسياسة رسمية معلنة لإضفاء بعد بشع على الصراع،

وإذ يشير أيضا إلى أن الحكومة الإثيوبية ألغت من طرف واحد الاتفاقات والأحكام الثنائية الطرف القائمة بين البلدين والتي تسمح لمواطني كل بلد منهما بالتمتع بحقوق وامتيازات معينة،

وإذ يدرك ما كان لهذه السياسات من أضرار مالية ومادية باهظة فضلا عما ألحقته من صدمات نفسية وسيكولوجية بالإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري الذين أبعدهم بالجملة من إثيوبيا بسبب أصولهم العرقية لا غير ومصادرة ما اكتسبوه طيلة حياتهم وفصلهم عن أسرهم فضلا يتسم بالقسوة، وغالبا من خلال تجريدهم من جنسيتهم بمفعول رجعي انتهاكا للاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها إثيوبيا نفسها،

وإذ يشجب بشدة احتجاز المدنيين الإريتريين الأبرياء وقتلهم في معسكر داديسا وغيره من معسكرات الاعتقال، والذين أجبروا على البقاء في هذه السجون لأكثر من عامين دون مراعاة للأصول القانونية،

وإذ يساوره قلق عميق على محنة أكثر من ١٨ ٠٠٠ من الإريتريين القصر الذين بقوا في إثيوبيا من جراء اتباع سياسة متعمدة لفصل الأسر،

وإذ يدين أيضا السياسة غير المشروعة التي لا يزال ينتهجها نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري لعرقلة لم شمل الأسر وذلك من خلال منع الشباب الإريتريين من العودة عودة طوعية إلى بلادهم،

وإذ يساوره قلق عميق من ازدياد عدد التقارير التي تتحدث عن آلاف المفقودين من المدنيين الإريتريين الأبرياء في إثيوبيا، وفي المناطق المحتلة في الآونة الأخيرة، الذين ما زال مجهل مكان تواجدهم بعدما اقتيدوا من منازلهم وأماكن عملهم من قبل السلطات الأمنية للنظام،

وإذ يشجب التدمير العشوائي للأماكن العامة والتجارية والخاصة، بما في ذلك الكنائس والمساجد والأضرحة والمعالم والآثار التاريخية، وما قام به نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري من نهب للممتلكات ولا يزال يقوم به في المناطق المحتلة، وبخاصة قبل انسحابه من البلدات والمدن الإريترية ذات السيادة مما يعد عملا من أعمال التخريب المتعمد الذي تقوم به الدولة على نحو ينتهك أحكام اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقع عليه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مدينة الجزائر،

وإذ يشير إلى أن نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري لا يزال يزرع الألغام برية جديدة في المناطق المحتلة منتهكا بذلك الفقرة ٨ من منطوق الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال القتالية فضلا عن قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المتعلق بنشر قوة حفظ السلام،

وإذ يعرب عن سخطه للاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري ضد إريتريا زاعما فيها أن الآلاف من مواطنيه يقعون في "معسكرات اعتقال وسخرة في إريتريا" وهي مزاعم باطلة يقصد منها إخفاء انتهاكاته السافرة لحقوق الإنسان، وتبرئة نفسه من التزامه باستقبال مواطنيه وبغية اختلاق ذريعة لمواصلة حرب الغزو،

وإذ يشير مع الأسف إلى أن رد الفعل الدولي الفاتر قد شجع نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري على ارتكاب أعمال التطهير العرقي والانتهاك السافر لحقوق الإنسان من غير عقاب لفترة سنتين مضت،

١ - يدعو المجتمع الدولي، وبخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى كفالة حماية حقوق الإنسان للإريتريين المحتجزين رهائن في المناطق المحتلة وذلك طبقا لاتفاقية جنيف والقانون الدولي والفقرة ١ من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٠ (٢٠٠٠). وفي هذا الخصوص، يدعو المجلس الوطني إلى إرسال أفرقة مراقبة دائمة لحقوق الإنسان من لجنة الصليب الأحمر الدولية ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرهما من الهيئات بغية رصد الحالة وكفالة تقديم المساعدة الغوثية إلى هؤلاء الضحايا؛

٢ - يدعو المجتمع الدولي للضغط على إثيوبيا للإفراج عن المحتجزين من المدنيين الإريتريين المحتجزين في معسكر داديسا وغيره من معسكرات الاعتقال وذلك طبقا لاتفاق وقف الأعمال القتالية وأحكام اتفاقية جنيف؛

٣ - يدعو الأمم المتحدة للإسراع في نشر قوة لحفظ السلام بغية القضاء بأسرع وقت ممكن على الانتهاك السافر لحقوق الإنسان الذي يقوم به نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري في المناطق المحتلة؛

٤ - يحث الأمم المتحدة على الضغط على نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغري من أجل نزع الألغام البرية التي زرعها والكف عن زرع ألغام برية جديدة في المناطق المحتلة انتهاكا للفقرة ٨ من منطوق اتفاق وقف الأعمال القتالية والفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)؛

٥ - يشير إلى قراره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي أكد فيه أن إريتريا لن ترد بروح حاقدة وانطلاقا من المعاملة بالمثل على السياسة الوحشية للجبهة الشعبية لتحرير تيغري المتمثلة بالتطهير العرقي، ويؤكد المجلس الوطني التزامات إثيوبيا الوطنية والدولية باستقبال مواطنيها ويعقد العزم على كفالة إعادة الإثيوبيين إلى وطنهم، كما في الماضي، عودة آمنة وبكرامتهم ومن خلال مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية.